



ICRC

في إطار المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني (المبادرة العالمية بشأن القانون الدولي الإنساني)، تدعوكم اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأستراليا وجمهورية النمسا وجمهورية كينيا بكل ودٍ إلى المشاركة في:

مسار العمل 1:

المشاوراة الأولى مع الدول بشأن الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات

للمستشارين القانونيين من وزارة الخارجية وغيرها من الوزارات المعنية من العواصم

الثلاثاء، 13 أيار/مايو

18:00-14:00 و 12:30-8:30

(التوقيت العالمي المنسق +2)



عبر الإنترنت

في كل حرب تُفقد أرواح، ويُشتَّت شمل عائلات، وتُدمر سبل عيش. ومع ذلك، من الممكن تجنب بعض أشد عواقب الحرب إذا حظي القانون الدولي الإنساني بالاحترام اللازم. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الأساسية عن وضع قوانين وإنشاء هيئات وإقامة نُظم من شأنها أن تحد من المعاناة أثناء النزاعات المسلحة. فالدول هي من يتفاوض على الصكوك التي تحمي فئات معينة من الأشخاص أو الأعيان أثناء الحرب، أو تنظم استخدام أسلحة معينة، وتوافق على الالتزام قانوناً بهذه الصكوك بالتصديق عليها أو الانضمام إليها. وهي من يُدمج قواعد القانون الدولي الإنساني والمعايير الأخرى في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية. وتكفل الدول أن تكون قواتها المسلحة على دراية بالقانون، ومتدربة عليه، وخاضعة لنظام تأديبي قوي. وهي من يسن تشريعات جزائية ويؤسس نظاماً قضائياً يلاحق من يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون. وتستطيع الدول أيضاً، عبر التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، أن تكفل احترام أطراف أخرى، بما في ذلك حلفاؤها وشركاؤها، لالتزاماتها الناشئة عن القانون الدولي الإنساني.

وفي السنوات الأخيرة، جددت الدول علناً التزامها بتنفيذ القانون الدولي الإنساني باعتماد قرارات تاريخيين، ألا وهما: "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني"، الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، و"إرساء ثقافة عالمية من الامتثال للقانون الدولي الإنساني" الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين. وعلاوة على ذلك، ينشر عدد متزايد من الدول تقارير طوعية بشأن تنفيذها للقانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، حيث تُورد في هذه التقارير تفاصيل عن العمليات التي دُججت من خلالها الالتزامات القانونية الدولية المعمول بها في نظامها الوطني (أي القانون والسياسة والممارسة) وتحدد المجالات التي تتطلب مزيداً من العمل.

ويبين ذلك كله أن الدول مقتنعة عموماً بأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني يشكل خطوة أساسية صوب تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، تذكرنا النزاعات المسلحة المعاصرة كل يوم بأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني لا يزال دون المستوى المطلوب إلى حد بعيد. فعندما تُنتهك قواعده، لا يعني هذا إلا أن النُظم التي دأبت الدول على وضعها قد أخفقت في أداء دورها المتمثل في منع وقوع تلك الانتهاكات. ومن ثم، يسلط ذلك الضوء على وجود فجوة حرجية في فهمنا للصلات القائمة بين وضع جميع التدابير اللازمة واحترامها فعلياً على أرض الواقع. ويتطلب منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني منعاً فعالاً إمعان النظر في العمليات التي تُنفذ من خلالها الدول ما عليها من التزامات ناشئة عن القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الدور الذي تؤديه الكيانات المختلفة والديناميات المؤسسية المؤثرة ومستوى الالتزام السياسي ونظم التقييم الداخلية، من أجل قياس أثر التدابير المعتمدة لمنع الانتهاكات.

ستستند المشاورة الأولى في مسار العمل¹، وموضوعها 'الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات'، إلى المجموعة الوافرة من الممارسات القائمة التي تتناول كيفية تنفيذ الدول لالتزاماتها الناشئة عن القانون الدولي الإنساني. فعوضاً عن مناقشة محتوى التدابير القانونية والسياساتية المصممة لتعزيز احترام ذلك القانون، ستسعى المشاورة إلى تحسين فهم الأثر الحقيقي الذي يمكن أن تتركه هذه التدابير في سلوك أطراف النزاعات المسلحة. وستستكشف كيف يمكن للعوامل المؤسسية أو البنيوية أو السياسية أن تعظم فرص نجاح هذه التدابير في منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وبعبارة أخرى، لن ينصب التركيز على جمع أمثلة على تدابير تنفيذ ذلك القانون على الصعيد الوطني، وإنما سينصب على تحليل كيفية تأثير هذه التدابير أو عدم تأثيرها وبيان أسباب ذلك، بما في ذلك سبب إخفاقها المحتمل في منع تلك الانتهاكات.

وتدعو المشاورة الدول إلى أن تعرض ما لديها من ممارسات ورؤى بشأن الأسئلة التوجيهية المذكورة أدناه. وتتطرق هذه الأسئلة إلى العوامل التي تقوي رغبة الدولة في منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ودور الإرادة السياسية، وكيف تتوقع الدول تأثير إجراءات منع الانتهاكات التي تتخذها و/أو تقيسها.

الخطوتان التاليتان

- ستُنشر نتائج هذه المشاورة الأولى في التقرير المرحلي العام للمبادرة العالمية بشأن القانون الدولي الإنساني، المقرّر نشره في أيلول/سبتمبر.
- ستساعد النتائج في تحديد التوجه في المشاورات التالية.

المواصفات المطلوبة في المشاركين

- يُرَجَّب بمشاركة جميع الدول وتسجيلها لممثلين اثنين كحد أقصى، يكونان على دراية جيدة بالقانون الدولي الإنساني. ويُفضَّل بشدة أن يُشارك مستشارون قانونيون من الوزارات المعنية من عواصم بلدانهم، ونشجع كذلك على مشاركة الممثلين ذوي الخبرة أو التجربة في منهجيات منع الانتهاكات (حتى في المجالات التي تبدو غير مرتبطة بالقانون الدولي الإنساني).
- يُرجى التسجيل في موعد أقصاه 8 أيار/مايو 2025 عبر [هذا الرابط](#).

- ستكون اللغات العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية هي لغات العمل، مع توفير الترجمة الفورية.
- تُعقد جلستان مكررتان لتيسير المشاركة من مناطق زمنية مختلفة. ويُطلب من الدول التسجيل في الجلسة الأنسب لها. ومع ذلك، يُمكن للدول التسجيل في كلتا الجلستين إذا رغبت في الاستماع إلى جميع المناقشات، وفي هذه الحالة، نرجو منها الإدلاء ببياناتها في جلسة واحدة فقط.
- نرجو من الدول ألا تتجاوز بياناتها مدة أربع دقائق لضمان وقت كافٍ لجميع المشاركين لإلقاء كلمتهم.
- سيُلخّص مضمون المشاورات في التقرير المرحلي الذي سيُنشر في أيلول/سبتمبر. وستُسجّل المشاورات لتيسير إعداد التقرير، ولكن لن يُتاح هذا التسجيل للاطلاع العام، ولن يتسبب التقرير أي ملاحظات إلى المشاركين.
- سيُحافظ على طابع المناقشات الشامل والبناء وغير المسيّس والموجّه نحو إيجاد الحلول طوال فترة المشاورة.
- في حين يُشجّع المشاركون على الإشارة إلى الممارسات الوطنية لدولهم خلال المشاورات، يُرجى منهم الامتناع عن مناقشة سياقات محدّدة أو ممارسات دول أخرى.
- لعلّ الدول تؤدّ أن تمعن النظر في الأسئلة التوجيهية أدناه عند إعداد بياناتها.

يُرجى اختيار إجراء واحد اتخذته دولتكم مؤخراً بهدف منع انتهاك واحد أو أكثر من انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وفيما يلي بعض فئات هذه التدابير:

- الانضمام إلى واحدة من معاهدات القانون الدولي الإنساني أو واحد من صكوك القانون غير الملزم أو المساهمة في تطوير أي منهما
- اعتماد تشريعات وطنية جديدة تهدف إلى تنفيذ القانون الدولي الإنساني أو بعض قواعده
- وضع تدبير إداري أو عملي
- اعتماد قوانين أو تدابير متعلقة بالقمع الجنائي ومنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني
- دمج القانون الدولي الإنساني في العقيدة العسكرية والتعليم والتدريب ونظم العقوبات
- نشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني

من أجل جمع الدروس المستخلصة عن سبب تحقيق تدابير المنع الأثر المطلوب أو عدم تحقيقها إياه وكيفية ذلك، يُرجى عرض ما يلي عن التدبير الذي اخترتموه:

- ما الذي دفع دولتكم إلى اتخاذ هذا التدبير؟
- كيف يمنع هذا التدبير وقوع انتهاك واحد أو أكثر من انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو يساهم في منعه؟
- ما التغييرات أو التعديلات التي أُجريت أثناء سير العملية؟ ولماذا أُجريت؟ وهل سيساهم ذلك في جعل هذا التدبير أكثر فعالية في منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني؟
- هل توجد أي مؤشرات على نجاح هذا التدبير؟ هل يوجد نظام لقياس نجاعته؟
- كيف تأكدتم من تأمين التزام الزعماء السياسيين بهذا التدبير؟

وفي إطار التحضير لهذه المشاورة، لعل الدول تختار البدء بتدبير أو ممارسة مما سبق أن عرضته في تقريرها الطوعي بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني أو عند تقديم تقريرها بشأن تنفيذ قرار "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً"، ثم متابعة عرضها إياه مستعينةً في ذلك بالأسئلة المذكورة أعلاه. ومن المرجح أن تستلزم صياغة الإجابات عن الأسئلة أعلاه الاستعانة بمساهمات تقدمها وزارات متعددة وآراء تدلي بها.

جدول الأعمال

بعد أن يعرض الخبراء المشاركون في المناقشة مقدّمة موجزة ويناقشون المسائل القانونية والإنسانية الرئيسية، ستُدعى الدول إلى إلقاء كلمتها في المدة المتبقية من الجلسة. وسيكون جدول الأعمال متطابقاً في كلتا الجلستين.

- كلمة الترحيب
- الكلمتان الافتتاحيتان للرئيسين المشاركين
- بيانات الدول مع فترات استراحة منتظمة
- المناقشة
- الكلمة الختامية

ستُوزع لاحقاً أسماء المتحدثين في كلمة الترحيب والكلمة الختامية.